



دور الدخل الشامل فى التنبؤ باستمرارية الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة

The role of comprehensive income in predicting the continuity of
Kuwaiti companies listed on the stock exchange

أ/ حسن عايض ناصر سعود محراك العجمي
باحث ماجستير

د/ عبده أحمد عتاش
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ
ab_sh_er@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (١٩) - الجزء الرابع
يناير ٢٠٢٥ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

مستخلص البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور الإفصاح عن الدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة، وقد تمثلت عينة الدراسة في عدد (٤٠) شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية خلال الفترة من (٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣) بإجمال ١٦٠ مشاهدة. وإعتمد الباحثون على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لإختبار فروض البحث.

وقد أظهرت نتائج البحث وجود أثر إيجابي معنوي للدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الشركات الكويتية. وفي ضوء تلك النتائج أوصى الباحثون بضرورة الأخذ بالدخل الشامل كمقياس للأداء إلى جانب صافي الدخل وكذلك ربحية السهم من الدخل الشامل، وذلك لأنه يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومحللين ماليين.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل، مكونات الدخل الشامل الأخر، التنبؤ باستمرارية الشركات.

Abstract:

This research aims to identify the role of disclosure of comprehensive income in predicting the continuity of Kuwaiti companies listed on the stock exchange. The study sample consisted of (40) non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange during the period from (2020 to 2023) with a total of 160 observations. The researchers relied on a set of appropriate statistical methods to test the research hypotheses.

The research results showed a significant positive effect of comprehensive income in predicting the continuity of Kuwaiti companies. In light of these results, the researchers recommended the necessity of taking comprehensive income as a measure of performance alongside net income and earnings per share from comprehensive income, because it provides appropriate information for users of financial statements, including investors and financial analysts.

Keywords: Comprehensive Income, Other Comprehensive Income Components, Forecasting Company Continuity.

١- الإطار العام للبحث

١/١- مقدمة البحث

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في جميع الشركات في التقارير المالية التي ينتجها النظام، والتي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، لذا فإن فعالية هذه القرارات تتطلب الاعتماد على معلومات ملائمة وموثوقة. تبرز أهمية الدراسة في تحسين جودة التقارير المالية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أدت إلى انهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة، مما أثر على ثقة المستثمرين والمتعاملين. بالإضافة إلى ذلك، تعارض المصالح بين الإدارة والمستفيدين قد يسبب تقديم معلومات مضللة أو إخفاءها، مما يضعف الثقة في التقارير المالية (عبد الفتاح، ٢٠١٣).

ولقد أصبح موضوع التنبؤ بفشل الشركات في الاستمرار في أعمالها ذا أهمية متزايدة، خاصة مع الأزمات المالية المتكررة في الدول المتقدمة مثل أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تعريض ملايين القروض العقارية للخطر بسبب ارتفاع قيمتها مقارنة بالقيمة الحقيقية للعقارات (عبد الله، ٢٠١١). تبرز هذه الأزمات الحاجة للتنبؤ بالفشل قبل حدوثه لتجنب الخسائر غير المتوقعة للمستثمرين.

ويشير فرض الاستمرارية إلى أن المنشأة ستستمر في أعمالها في المستقبل القريب وأنها ليست في وضع يسمح لها أو تنوي التصفية أو تقليص حجم أعمالها. التعرف على قدرة الشركة على الاستمرار يعتمد على مؤشرات متعددة، بعضها يمكن الوصول إليه من خلال الفحص العادي أثناء المراجعة، بينما يحتاج البعض الآخر إلى إجراءات إضافية ومعقدة تتطلب خبرة وجهداً إضافياً من المراجع الخارجي (كريم، ٢٠١٦).

وقد أكدت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ١٩٨٩ أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة من خلال توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة. وبعد إعادة هيكلة اللجنة عام ٢٠٠١ وتحويلها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board، تم الحفاظ على هدف القوائم المالية كما هو.

من جهة أخرى، حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هدف التقرير المالي في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية معقولة (FASB, 1978, SFAC.1, p.16). في سياق المعلومات التي يجب أن يوفرها التقرير المالي، أكد (FASB) على ضرورة توفير معلومات عن موارد الوحدة والالتزامات والتغيرات فيها، وكذلك عن أداء الوحدة وأرباحها لمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة (علي، ٢٠١٩).

وتعد معلومات الربحية الأساس في تقييم أداء المنشأة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأداء المستقبلي لها وتقييم مدى قدرتها على إضافة قيمة جديدة لها، ونظراً للقصور في القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمنهج التكلفة التاريخية بالإضافة إلى أن صافي الدخل والذي تم قياسه وفقاً للتكلفة التاريخية ومبادئ

المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً كمقياس للأداء وجهت له عدة انتقادات أهمها انخفاض المحتوى المعلوماتي له، لذا كان من الضروري البحث عن مقياس بديل لتقييم الأداء من قبل مستخدمي القوائم المالية خاصة المحللين الماليين والمستثمرين وتمثل هذا المقياس الجديد للأداء في الدخل الشامل Comprehensive Income (حسين، ٢٠١١).

ويعتبر ظهور مفهوم الدخل الشامل بمثابة تحول من النظرة التقليدية لمفهوم الأرباح من مجرد رقم يعبر عن نتيجة الدخل التشغيلي إلى رقم يتفق مع نظرية خلق القيمة ومفاهيم القيمة العادلة، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء العديد من التعديلات بغرض تلبية الاحتياجات المتغيرة لمستخدمي التقارير المالية، حيث تطلب ضرورة عرض أنواع معينة من المعاملات مباشرة في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل وإدراج تلك المعاملات من مكونات دخل الفترة، وتتمثل تلك المعاملات في التغير في فائض إعادة التقييم، الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، الجزء الحقيقي من أرباح أو خسائر أدوات تغطية التدفقات النقدية، فضلاً عن الأرباح أو الخسائر الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات، وتعتبر تلك المعاملات مؤقتة بطبيعتها ويطلق عليها الدخل الشامل الآخر (IAS, No.1, 2007).

ويشير مصطلح استمرارية المنشأة (Going Concern) إلى أحد الفروض المحاسبية المهمة التي يركز عليها المحاسبون عند إعداد القوائم المالية وتطبيق الإجراءات المحاسبية، بما يعنى أن المنشأة وجدت لتستمر وبالتالي يتم تقييم معظم الأصول طبقاً لهذا المفهوم. ويعد موضوع التنبؤ باستمرارية الشركات في أعمالها الاعتيادية في المستقبل من أهم المواضيع التي شغلت الكثير من المنظمات الدولية لما له من آثار سلبية على مستوى الاقتصاد ككل، فقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع خصوصاً مع ظهور العديد من الأزمات المالية في بعض من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مشكلة الرهن العقاري، والذي أدى إلى تعرض الملايين من إلتزامات الديون إلى الخطر بسبب إرتفاع قيمة الفروض العقارية المقدمة وبشكل لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقارات، مثل هذه الأزمات المتلاحقة تبرز مشكلة فشل الشركات وكذلك الحاجة إلى التنبؤ بهذا الفشل قبل حدوثه لكي يتجنب المستثمرين الخسائر التي يتعرضون لها بدون سابق إنذار (أبوجناح وآخرون، ٢٠١٩).

٢/١ مشكلة البحث:

تهتم الشركات في المقام الأول بتوفير المعلومات التي تلبية احتياجات العديد من الأطراف ذات المصلحة بصورة تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم الشخصية وذلك من خلال نشر التقارير المالية. وبمرور الوقت لم تعد التقارير المالية التقليدية كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المهتمين بأمر الشركة و أدائها المستقبلي. ولذلك تم توجية العديد من الانتقادات للإفصاح المالي لارتباطه بالأحداث التاريخية وتجاهله للمعلومات المرتبطة بأداء الشركة في الفترات المستقبلية (عبد العال، ٢٠١٧، ص١٣) ولقد حظي وما زال موضوع الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل باهتمامات المنظمات العلمية والمهنية وأصحاب الفكر المحاسبي، حيث ان معلومات الدخل الشامل وكيفية وتوقيت عرضها في التقارير المالية ما زال حتى الآن محل نقاش وجدل، إن واضعو المعايير المحاسبية مازالوا يتجادلون حول الاختلافات المفاهيمية بين مكونات الدخل والدخل الشامل وكيفية عرض تلك المكونات في القوائم

المالية (Black, 2016, P10). وعلى الرغم من أن تعريف الدخل الشامل منصوص عليه في المعايير المحاسبية، فإنه غالباً ما يعتبر غير كامل ويفتقر إلى الوضوح بسبب الخلط الموجود حول بنود الدخل الشامل التي يجب تضمينها في عناصر الدخل الشامل. بالإضافة إلى ذلك الجدل الذي طرأ بخصوص اين يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في القوائم المالية فضلاً عن نماذج وصيغ العرض لهذه البنود التي مرت بتغيرات كبيرة في الإصدارات المهنية وإبحاث الباحثين. وقد أدت التغيرات في بيئة الأعمال إلى ضرورة عرض كافة العمليات والأحداث خلال فترة معينة لكي تعبر الشركات عن دخلها الحقيقي ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في تقييم الأداء والتنبؤ بالأداء المستقبلي، حيث أشارت دراسة (Gazzola & Amelio, 2014) إلى عدم قدرة صافي الدخل على تقديم مقياساً شاملاً لتقييم الأداء نظراً لوجود بعض العناصر التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل ويتم الاعتراف بها مباشرة في قائمة التغير في حقوق الملكية، وبالتالي أصبحت قائمة الدخل لا تعبر بصورة شاملة عن أداء الشركات ولا تفي باحتياجات مستخدمي التقارير المالية، ومن ثم أصبحت هناك حاجة ملحة للبحث عن مقياس بديل لـصافي الدخل يعمل على توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية لمساعدتهم على تقييم أداء الشركات والتنبؤ بالأداء المستقبلي، مما أدى إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل حيث طالبت المنظمات المهنية بضرورة عرض التغيرات في القيمة الدفترية لبعض العناصر التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وتؤثر على القيمة الدفترية لحقوق المساهمين والتي تتمثل في عناصر الدخل الشامل الآخر.

وعلى الرغم من قيام معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS, No. 130, 1997) بتشجيع الشركات على الإفصاح عن معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر التي يمكن أن تساعد مستخدمي التقارير المالية في تقييم الأداء بشكل أفضل وترشيد اتخاذ القرارات، إلا أنه لم يحدد توقيت الاعتراف وكيفية قياس عناصر الدخل الشامل الآخر كجزء من قائمة الدخل (Nishikawa, et al., 2016). ونتيجة لذلك فقد قامت العديد من الدراسات باختبار مدى قدرة الدخل الشامل وصادق الدخل على التنبؤ بالأداء المستقبلي، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين تلك الدراسات حيث أشارت نتائج دراسة كل من (Tsuji, 2013; Deol & Nazari, 2013; Bratten, et al., 2016; Park, 2018) إلى أن الدخل الشامل أكثر قدرة من صافي الدخل في التنبؤ بالأداء المستقبلي مما يعكس أهمية معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الأرباح كأحد مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية.

ويعد المحتوى المعلوماتي لعناصر الدخل الشامل مصدر مهم وحيوي ومفيد للمحللين الماليين بصفتهم وسطاء معلومات حيث يقوموا بنقل هذه المعلومات بعد تحليلها والتنبؤ علي أساسها الي المجتمع المالي كله مما يؤثر بشكل كبير علي الأسواق المالية من خلال التأثير علي أسعار الأسهم وقرارات المستثمرين وبيئة معلومات الشركات، وقد يفشل المحللون في دمج جميع المعلومات المتاحة بشكل كامل بسبب التحيز في قياس عناصر الدخل الشامل لأنها معقدة وصعبة مما يؤثر علي دقة تنبؤات المحللين الماليين، ولذا يجب علي المحللين الماليين السعي للحصول علي كافة المعلومات المتاحة حول الشركة وتحري الدقة والبحث فيما وراء المعلومات و الأرقام من مؤشرات و دلالات ومدى تحقق الخصائص النوعية لهذه المعلومات حيث يقع عليهم مسؤولية تقديم تنبؤات دقيقة يعتمد عليها المجتمع المالي كلة مما يؤثر علي كفاءة سوق الأوراق المالية (يوسف، ٢٠١٦؛ Simpson, 2010).

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

"هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية؟"

٣/١ هدف البحث:

يسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة الي تحقيق الهدف الرئيسي الثاني:

التعرف على "دراسة دور الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية".

٤/١ اهمية البحث:

يمكن ابراز اهمية الدراسة من حيث الاهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

- ١- تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية دراسة العلاقات بين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل والتنبؤ بإستمرارية الشركة، حيث إن هذه الدراسة سوف تأتي استكمالاً لما قدمته الدراسات السابقة.
- ٢-تحسين هيكل الإفصاح المحاسبي مما يؤدي الي زيادة فعالية التوصيات التي يمكن تقديمها.

الأهمية العملية:

- ١-زيادة وعي الشركات عن مدي أهمية قائمة الدخل الشامل من خلال متابعة كافة المستجدات في المعايير المحاسبية مما يؤدي إلي تفعيل دور قائمة الدخل الشامل وتوفير المعلومات الملائمة لترشيد قرارات أصحاب المصالح.
- ٢- توجيه إهتمام أصحاب المصالح المختلفة إلي أهم معلومات الدخل الشامل التي تساهم في التنبؤ بإستمرارية الشركات مما يؤدي إلي إرتفاع مستوي جودة الأرباح المحاسبية وترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

٥/١ فروض البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرض الرئيسي التالي
الفرض الرئيسي: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية".

٦/١ منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم استخدام المهجين التاليين:

١. المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح عن بنود الدخل الشامل والتنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار، وكذلك عرض وتحليل الدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض الدراسة.

٢. المنهج الاستقرائي: يُستخدم هذا المنهج لبناء الدراسة التطبيقية عبر تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة في البورصة، وكذلك المواقع الإلكترونية لتلك الشركات، بهدف جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض البحثية واستخلاص النتائج.

٧/١ المجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في البورصة، وتتمثل عينة الدراسة في مجموعة الشركات التي يتوفر عنها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترات الدراسة والتي بلغ عددها ٤٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة.

١/٨ تنظيم البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى الأجزاء التالية:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- التأسيس النظري للدخل الشامل وإستمرارية الشركات.
- ٣- الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض.
- ٤- الدراسة التطبيقية
- ٥- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث ومجالات لبحوث مستقبلية

٢- التأسيس النظري للدخل الشامل وإستمرارية الشركات.

١/٢ المبحث الأول: التأسيس النظري للدخل الشامل

١/١/٢- مقدمة:

في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من مجالس معايير المحاسبة، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، في إصدار معايير محاسبية تساعد علي التنبؤ بالاستمرارية الشركة. ورغم أن التكلفة التاريخية والحصافة والتحفظ المحاسبي والتحقق ظلت مفاهيم محاسبية ثابتة ومعروفة لكل من معدي ومستخدمي التقارير المالية، فإن الانتقال إلى التنبؤ بالاستمرارية يغير الإطار المفاهيمي للمحاسبة، وقد وصفه البعض بأنه "ثورة في الفكر المحاسبي". ورغم وجود جدل واسع النطاق حول مفهوم الدخل المستخدم لتقييم الدخل القابل للتوزيع والدخل الخاضع للضريبة والأداء التشغيلي، وما إذا كان الدخل القابل للتكرار أو الدخل الشامل، فإن المعلومات المتعلقة بأداء الكيان، وخاصة الربحية، تعتبر من أهم المعلومات اللازمة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية في المستقبل (Lu, Bamber, 2010).

وبسبب أهمية مفهوم الدخل الشامل، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في نوفمبر ١٩٩٧ معيار المحاسبة المالية SFAS 130 بعنوان "الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل"، وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث معيار المحاسبة الدولي رقم ١ في عام ٢٠٠٧ ليلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في بيان واحد يسمى بيان الدخل الشامل. وسمح للشركات بالاختيار بين طريقتين للإفصاح، إما في بيان واحد يسمى بيان الدخل الشامل، أو في بيانين منفصلين. تم تحديث معايير

المحاسبة في الكويت رقم (١٠١) لعام ٢٠٠٨ لضمان الأخذ بعين الاعتبار القوانين الأخرى ذات الصلة. بناءً على ما سبق، سيتناول الباحثون هذا القسم كما يلي:

٢/١/٢ مفهوم الدخل الشامل

في ديسمبر ١٩٨٠، تم تعريف مفهوم الدخل الشامل لأول مرة في بيان المفاهيم المحاسبية المالية رقم ٣ (SFAC No. 3). وصف الدخل الشامل في ذلك الوقت على أنه التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة نتيجة للعمليات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر أخرى غير المالكين (SFAC No. 3, 1980, p. 23, paragraph 56).

في ديسمبر ١٩٨٥، تم استبدال SFAC No. 3 بالمعيار المحاسبي المالي رقم ٦، الذي أبقى على مفهوم الدخل الشامل الأصلي. يشمل هذا المفهوم التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة نتيجة للعمليات والأحداث والظروف من مصادر أخرى غير الملاك، باستثناء التغيرات الناتجة عن المالكين وتوزيعات الأرباح على المالكين (SFAC No. 6, 1985, p. 28, paragraph 70).

وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ١٣٠ من معايير المحاسبة المالية السعودية، يُعرّف الدخل الشامل بأنه "الدخل الذي يضم صافي الدخل والدخل الشامل الآخر"، ويُفسّر الدخل الشامل الآخر بأنه "المصروفات أو الدخل أو المكاسب أو الخسائر التي تُضمّن في الدخل الشامل وتُستبعد من صافي الدخل" (International Accounting Standard 130, 1997, p. 6, paragraph 10).

وبموجب المعيار المحاسبي الدولي (١)، يُعرّف الدخل الشامل الآخر بأنه "بنود الدخل والمصروفات الأخرى، بما في ذلك تسويات إعادة التصنيف التي لا يُعترف بها في صافي الربح أو الخسارة بالطريقة المطلوبة أو المسموح بها بموجب المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية" (International Accounting Standard 1, 2011, p. 378).

من ناحية أخرى، يعرف Anderson الدخل الشامل على أنه يشمل جميع التغيرات في حقوق الملكية باستثناء المعاملات مع مالكي المنشأة، بغض النظر عما إذا كانت تلك التغيرات ناتجة عن بنود عادية أو غير عادية (Anderson, 2022).

ويعرف Yiting الدخل الشامل بأنه "التغير الكلي في صافي الأصول الخاصة بالوحدة نتيجة لمعاملاتها الاقتصادية مع الغير، سواء من نشاطها العادي أو المعاملات العرضية وغير المتكررة أو حتى تصحيح أخطاء محاسبية في سنوات سابقة" (Yiting, 2022).

بناءً على ذلك، يمكن للباحثون تعريف الدخل الشامل على أنه "التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية للمنشأة خلال الفترة نتيجة لعمليات وأحداث وظروف أخرى ناتجة عن نشاط المنشأة وليس عن أصحابها، حيث يشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية، باستثناء التغيرات الناتجة عن الاستثمارات الإضافية للملاك أو توزيعات الأرباح عليهم".

٣/١/٢ مكونات الدخل الشامل

يشير Bloom إلى أن الدخل الشامل يتألف من صافي الدخل بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى، ويُقصد بالبنود الأخرى في الدخل الشامل الأخرى المكاسب والخسائر والإيرادات والمصروفات التي تم استبعادها من صافي الدخل (Bloom, 2020).

فيما يلي استعراض عناصر الدخل الشامل الأخرى (Other Comprehensive Income) وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، ووفقاً لمعايير المحاسبة الكويتية.

أولاً: عناصر الدخل الشامل الأخرى وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS.

في يونيو ٢٠١١، أدخل مجلس المعايير المحاسبية الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للمحاسبة IAS 1 لتحسين طريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى. يتضمن التعديل إضافة عناصر أخرى في الدخل، وفقاً لما هو منصوص عليه في المعيار الدولي للمحاسبة IAS 1 ومتطلبات المعايير الدولية الأخرى للتقارير المالية مايلي.

١. التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة (IAS 16, paragraph 95).
٢. التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول الغير ملموسة (IAS 38, paragraph 85).
٣. المكاسب أو الخسائر الإكتوارية الناتجة عن خطط التزامات المعاش (IAS 19, paragraph 93).
٤. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية (IAS 21, paragraph 39).
٥. المكاسب أو الخسائر من الاستثمارات في أدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (IFRS 9, paragraph 5.7.5).
٦. الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي (IAS 39, paragraph 95).

٧. مبلغ التغير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (IFRS 9, paragraph 5.7.7).

ثانياً: عناصر الدخل الشامل الأخرى وفقاً لمعايير المحاسبة الكويتية.

مع صدور قرار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتحديث معايير المحاسبة، بات من الواضح أن المعايير الكويتية تُعد ترجمةً للمعايير الدولية. يهدف هذا التحديث إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة والمراجعة، وضمان أن تكون الشركات الكويتية متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية. إن تبني هذه المعايير الدولية يعزز من شفافية التقارير المالية ودقتها، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في السوق الكويتي.

يأتي هذا القرار في إطار السعي المستمر لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتحسين مستوى المهنية والالتزام في قطاع المحاسبة والمراجعة. وقد صرحت الجمعية بأن هذا التحديث يعكس التزامها بتوفير أدوات ومعايير تساهم في تعزيز النزاهة والمصداقية في التقارير المالية.

يعتبر تحديث المعايير خطوة هامة نحو تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي، حيث يسمح للشركات الكويتية بالعمل بفعالية أكبر على الساحة الدولية، ويجعل التقارير المالية أكثر قابلية للمقارنة مع نظيراتها العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يساهم هذا التحديث في تحسين جودة القرارات المالية والاقتصادية التي تتخذها الشركات الكويتية، مما يعزز من قدرتها على التنافسية والنمو في الأسواق العالمية.

من الجدير بالذكر أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دعت جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المحاسبين والمراجعين والشركات، إلى الالتزام بالتحديثات الجديدة والتأكد من تطبيقها بدقة. هذا من شأنه أن يضمن أن العملية الانتقالية إلى المعايير الجديدة تسير بسلاسة وفعالية، مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التحديث.

٤/١/٢ أهداف الإفصاح عن الدخل الشامل

وفقاً للمعيار المحاسبي المالي SFAS 130، الهدف من الإفصاح عن الدخل الشامل هو كالتالي:

1. توفير مقياس شامل يعكس جميع التغيرات في حقوق ملكية المنشأة نتيجة للعمليات المعترف بها والأحداث الاقتصادية الأخرى خلال الفترة، باستثناء العمليات مع المساهمين بصفتهم كملاك.
2. مساعدة المستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى في تقييم أنشطة المنشأة وتقدير توقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية.

على الرغم من أهمية إجمالي الدخل الشامل، إلا أن معلومات عن مكونات هذا الدخل تظل ضرورية. التركيز الحصري على إجمالي الدخل الشامل قد يقيد الفهم الشامل لأنشطة المنشأة، لذا توفر معلومات عن مكونات الدخل الشامل رؤية أعمق وأفضل لأداء ونشاطات المنشأة.

٥/١/٢ قياس بنود الدخل الشامل الأخرى

تُعتبر الأصول المالية من الأصول التي يجب قياسها والإفصاح عنها بدقة نظراً لتأثيرها المباشر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. تشمل الأصول المالية النقدية والاستثمارات التي تمثل حقوق ملكية في شركات أخرى، بالإضافة إلى الحقوق التعاقدية للحصول على النقدية من طرف ثالث أو الاستثمارات في شكل ديون. ويُقترح استخدام مقياس واحد لقياس الاستثمارات المالية حيث يُسهّم في تحقيق اتساق في التقرير عن الاستثمارات المالية بغض النظر عن نوعها، مما يُعزّز من موثوقية القوائم المالية.

من ناحية أخرى، يرى البعض أن معظم الاستثمارات لا تُقتنى للبيع بل للحصول على الدخل المستمر، وبالتالي فإن المعلومات المتعلقة بالتكلفة المستهلكة تُقدّم تقديراً دقيقاً للتدفقات النقدية المستقبلية. تتناول المعايير المحاسبية عدة جوانب للتعامل مع الاستثمارات المالية، مثل المعيار الأمريكي رقم 115 SFAS، والمعيار الدولي رقم 39 IAS، والمعيار الدولي رقم 9 IFRS. يهدف البحث إلى توضيح كيفية تصنيف الاستثمارات وقياسها والإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المترتبة عنها، سواء كانت محققة ويتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل، أو غير محققة ويتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل الشامل الأخرى (Porter, 2024).

ويتناول المعيار الدولي للتقارير المالية 39 (IAS 39) مبادئ الاعتراف والقياس للأدوات المالية في القوائم المالية، مع التركيز خاصة في جانب الأصول في قائمة المركز المالي. وفقاً لهذا المعيار والمعيار الكويتي المكافئ له، تُصنّف الاستثمارات المالية إلى أربع فئات:

١. الاستثمارات المالية بالتنبؤ باستمرارية الشركات من خلال الربح أو الخسارة

يمكن للمنشأة تصنيف الاستثمارات المالية ضمن هذه الفئة إذا توافرت أي من الشروط التالية:

- أن تكون قد شراؤها أساساً بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب.
- أن تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تُدار معاً بهدف تحقيق أرباح على المدى القصير.
- أن تكون مشتقات مالية لا تمثل أداة تغطية محددة وفعالة.

وفقاً للمعيارين الدولي والكويتي، يتم القياس المبدي واللاحق لهذه الفئة من الاستثمارات المالية بالتنبؤ باستمرارية الشركات في تاريخ إعداد القوائم المالية، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

٢. الإستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تُعد هذه الأصول المالية غير مشتقة، حيث تتميز بمبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق معين. تمتلك المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول حتى تاريخ استحقاقها. ومع ذلك، لا يُسمح للمنشأة بتصنيف هذه الأصول كأصول محفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا كانت قد باعت أو أعادت تصنيف أي استثمارات ذات قيمة هامة نسبيًا محفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق خلال السنتين الماليين السابقتين.

٣. القروض والذمم المدينة

هذه الأصول المالية غير المشتقة تتميز بتاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد، ولا يتم تداولها في سوق نشط.

٦/١/٢ أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم الدخل الشامل من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في الفكر المحاسبي. أصدر واضعو معايير المحاسبة معايير تتطلب الانتقال إلى مفهوم الدخل الشامل، مما زاد من الاهتمام بهذا المفهوم. في نوفمبر ١٩٩٧، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار المحاسبة المالية ١٣٠ للإفصاح عن الدخل الشامل، وفي عام ٢٠٠٢، أعلن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية عن مشروع مشترك بشأن إعداد تقارير الأداء في إطار مفهوم الدخل الشامل.

تستمر تحديثات المعايير الدولية والأمريكية والكويتية التي تتناول الإفصاحات عن الدخل الشامل. فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث معيار المحاسبة الدولي رقم ١ في عام ٢٠٠٧، وقام مجلس معايير المحاسبة المالية بتحديث معيار المحاسبة المالية رقم ١٣٠ في يونيو ٢٠٠٧، وقامت المعايير الكويتية بتحديث معايير المحاسبة الكويتية في عام ٢٠٠٨ ببيان جديد يسمى بيان الدخل الشامل الذي يفصح عن إجمالي الدخل الشامل.

من جهة أخرى، اهتم الباحثون بدراسة أهمية مفهوم الدخل الشامل كمقياس لأداء المنشآت. أشار Allan و Goncharov إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين والمحللين الماليين. كما أن الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع يوفر معلومات ملائمة إضافية للمستثمرين، ويساعد الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم (Goncharov and Allan, 2008, p. 28).

يرى يونس أن الدخل الشامل يمثل أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية والدخل المستقبلي مقارنة بصافي الدخل. كما يوضح أن الدخل الشامل يمثل مقياساً أفضل للأداء، حيث توصل إلى وجود تأثير جوهري للإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على قرارات المستثمرين عند شراء أو بيع الأوراق المالية، وكذلك على أسعار الأسهم (يونس، ٢٠١١، ص ٦٠؛ ص ٢١٧ ص: ٢١٨)

أشار Chambers إلى أن الدخل الشامل يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر نشأة القيمة. ويرى أنه عند إعداد نظم حوافز الإدارة على أساس الدخل الشامل، يؤدي ذلك إلى أخذ المديرين في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على القيمة، مما يحد من إدارة الأرباح.

بالنسبة للمحللين الماليين، فإن استخدام الدخل الشامل عند التنبؤ يساعدهم على تقدير كافة العوامل المرتبطة بالتنبؤ بالاستمرارية. كما توصل إلى أن الدخل الشامل مقياس ملائم لأغراض تقييم الأداء، خاصة عند استخدام نموذج الدخل المتبقي. (Chambers et al, 2007, p. 561)

في التقارير المالية، يعتبر الدخل الشامل مفيداً للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وذلك للأسباب التالية:

- ١- قوة وتميز رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بعائد الأسهم .
- ٢- أفضلية رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بالقيمة السوقية العادلة للسهم .
- ٣- قوة رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بالتدفقات النقدية.

٢/٢-المبحث الثاني: التنبؤ باستمرارية الشركات.

١/٢/٢ مقدمة:

تُعتبر استمرارية الشركات وتنبؤها من المواضيع التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والهيئات المهنية والأكاديمية، وذلك لدورها الحيوي في توجيه قرارات المستثمرين وتقييم الأداء المالي للشركة. يُعد الإفصاح عن بنود الدخل الشامل أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تحقيق دقة أكبر في التنبؤ باستمرارية الشركات، نظراً لأن هذه البنود تعكس المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في التنبؤ باستمرارية الشركات وغيرها من العوامل الاقتصادية المؤثرة.

٢/٢/٢ مفهوم التنبؤ باستمرارية الشركات

يُعد التنبؤ باستمرارية الشركات جزءاً أساسياً من الإدارة الإستراتيجية واستدامة المنظمات. ويتضمن تقييم قدرة الشركة على الحفاظ على عملياتها وصحتها المالية وموقعها في السوق مع مرور الوقت. يتجذر هذا المفهوم في فهم العوامل الداخلية والخارجية المختلفة التي يمكن أن تؤثر على بقاء المنظمة. من خلال تحليل هذه العوامل، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات لضمان بقائها ونجاحها على المدى الطويل (سعد، ٢٠٢١، ص ١٢).

وفقاً لـ (E. Kuzmin, 2017) يتمحور التنبؤ باستمرارية الشركات حول فهم دورة حياة الشركة وإدارتها من خلال التعرف على فترات عدم الاستقرار وتوزيع المخاطر والشكوك عبر مراحل دورة الحياة المختلفة. يركز كوزمين على العلاقة بين توزيع المخاطر وعدم اليقين في نماذج دورة الحياة ودوافع تشكيلها وتأثيرها على المناعة التنظيمية للشركة. يشير كوزمين إلى أن الأنظمة الاقتصادية تتمتع بترتيبات مختلفة لكل من الدورات العامة والقصيرة للحياة، وأن التحكم في عدم اليقين والمخاطر يتغير عبر مراحل دورة الحياة المختلفة، مما يؤثر بدوره على استمرارية الشركة.

(٢٠١١)، Siebenhuner و Kantabutra يقدمان تعريفاً مميزاً يركز على استخدام الفلسفة التايلاندية للاقتصاد الكفائي لتعزيز استدامة الشركات. يوضح المؤلفان أن القيادة المستندة إلى هذا النموذج الاقتصادي يمكن أن تعزز قدرة الشركة على تحقيق أداء تنافسي، والتعامل مع الأزمات، والحفاظ على الريادة في السوق. كما يتناولان عوامل رئيسية مثل التنمية الجغرافية الاجتماعية، والاهتمام الواسع بأصحاب المصلحة، والمرونة، والاعتدال، التي تساهم في استدامة الشركات وقدرتها على التكيف مع الأزمات وضمان استمراريتها.

ويمكن تعريف التنبؤ باستمرارية بأنه عبارة عن عملية التوقع والتقدير للنتائج والأحداث والعمليات المالية المستقبلية التي يتم التنبؤ بها من خلال دراسة الأداء الماضي للشركة وتقييم ظروفها الحالية وذلك باستخدام المعلومات المالية التاريخية (سعد، ٢٠٢١، ص ٦٧).

يتضمن التنبؤ باستمرارية الشركات أيضًا التخطيط السيناريوي، وهو أداة استراتيجية تُستخدم لتصور سيناريوهات مستقبلية مختلفة وتأثيرها المحتمل على المنظمة. من خلال النظر في مختلف النتائج الممكنة، يمكن للشركات تطوير خطط طوارئ للتعامل مع عدم اليقين وتخفيف المخاطر. يساعد التخطيط السيناريوي في تحديد الافتراضات الحرجة واختبار صحتها والاستعداد للأحداث غير المتوقعة (Vanichchinchai, 2023).

٣/٢/٢ أهمية التنبؤ باستمرارية الشركات

يعد التنبؤ باستمرارية الشركات أمرًا بالغ الأهمية في المشهد التجاري الحديث، حيث تواجه الشركات تحديات عديدة تتراوح من التقلبات الاقتصادية إلى الاضطرابات التكنولوجية. يمكن للتنبؤات الدقيقة أن تساعد الشركات على التعامل مع هذه التحديات بفعالية، مما يضمن بقاءها ونجاحها على المدى الطويل (Orgvue, 2023 ؛ Protiviti, 2023). تتيح القدرة على التنبؤ بالمشكلات المحتملة للشركات تنفيذ استراتيجيات تقلل من المخاطر، وبالتالي تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف (Jones, 2018, p709).

أحد الأسباب الرئيسية لأهمية التنبؤ باستمرارية الشركات هو التعقيد المتزايد للأسواق العالمية. تعمل الشركات في بيئة تتميز بتغيرات سريعة وغير مؤكدة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية وتغيرات في تفضيلات المستهلكين (Protiviti, 2023). من خلال التنبؤ بهذه العوامل، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات استباقية تتيح لها البقاء تنافسية وذات صلة. على سبيل المثال، خلال فترات الركود الاقتصادي، يمكن للشركات التي توقعت مثل هذه الأحداث تعديل استراتيجياتها المالية للحفاظ على السيولة وتقليل التكاليف (Kim et al, 2020, p194).

تلعب التطورات التكنولوجية أيضًا دورًا كبيرًا في أهمية التنبؤ باستمرارية الشركات. لقد غيرت التكنولوجيا الرقمية طريقة عمل الشركات، مما جعلها أكثر كفاءة ولكن أيضًا أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية والتقدم التكنولوجي (Budak & Sarvari, 2021). الشركات التي يمكنها التنبؤ بالاتجاهات والاضطرابات التكنولوجية تكون في وضع أفضل لتبني تقنيات جديدة وحماية نفسها من الهجمات السيبرانية. هذا النهج الاستباقي لا يضمن فقط الاستمرارية ولكنه يوفر أيضًا ميزة تنافسية في السوق (Christias & Mocanu, 2021).

عملية التنبؤ باستمرارية الشركات ضرورية، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

١. **إدارة وتخفيف المخاطر:** يساعد التنبؤ باستمرارية الشركات المنظمات على تحديد المخاطر ونقاط الضعف المحتملة، مما يتيح لها تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر. يساهم هذا النهج الاستباقي في تقليل الاضطرابات وضمان استمرار العمليات التجارية بسلاسة أثناء الأزمات

٢. **الاستقرار المالي:** تمكن التنبؤات الدقيقة الشركات من توقع أداؤها المالي، مما يساعدها على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمارات والتوسعات وتدابير خفض التكاليف. هذه البصيرة تساعد في الحفاظ على الصحة المالية وتجنب الإفلاس خلال التقلبات الاقتصادية
٣. **التكيف التكنولوجي:** من خلال التنبؤ بالاتجاهات التكنولوجية والاضطرابات، يمكن للشركات تبني تقنيات جديدة وحماية نفسها من التهديدات السيبرانية. يضمن هذا الموقف الاستباقي الاستثمارية ويوفر ميزة تنافسية أيضاً
٤. **ثقة الأطراف المعنية:** يبني إظهار البصيرة والاستعداد الثقة بين المستثمرين والعملاء والموظفين. الشركة التي يمكنها التنقل بفعالية في التحديات المستقبلية من المرجح أن تجذب الاستثمارات، وتحافظ على العملاء، وتحافظ على معنويات الموظفين
٥. **الامتثال التنظيمي وإدارة السمعة:** يساعد التنبؤ باستمرارية الشركات في الامتثال للوائح الصناعة وتجنب العواقب القانونية. يعزز هذا الامتثال، إلى جانب الممارسات الأخلاقية، سمعة الشركة ومصداقيتها
٦. **الاستدامة والابتكار:** الشركات التي تدمج الاستدامة في تنبؤاتها بالاستمرارية تكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات البيئية، مما يضمن البقاء على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يعزز التنبؤ باتجاهات السوق الابتكار والمرونة، وهو أمر ضروري للحفاظ على النمو في سوق تنافسي.

٤/٢/٢ اهداف التنبؤ باستمرارية الشركات

التنبؤ باستمرارية الشركات يعد من الجوانب الحيوية في الإدارة المالية والاستراتيجية لأي مؤسسة. يساعد التنبؤ في تحديد قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وتحقيق الأرباح في المستقبل، مما يسهم في اتخاذ قرارات مالية واستراتيجية مستنيرة. يشمل التنبؤ باستمرارية الشركات مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد في تحليل الأداء المالي والتشغيلي للشركة وتحديد التحديات والفرص المستقبلية (McKinsey, 2023).

أحد أهم الأسباب التي تجعل التنبؤ باستمرارية الشركات ضرورياً هو قدرته على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشركة. يمكن للتنبؤ الجيد أن يساعد في الكشف عن المشاكل المالية المحتملة مثل نقص السيولة أو زيادة الديون، مما يسمح للإدارة باتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة لتجنب الوقوع في مشاكل مالية كبيرة (Sirisha et al., 2022).

بالإضافة إلى ذلك، يساعد التنبؤ باستمرارية الشركات في تحسين الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. عندما تكون الشركة قادرة على تقديم توقعات دقيقة حول أداؤها المستقبلي، فإن ذلك يعزز الثقة في قدرتها على تحقيق الأرباح والنمو المستدام. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ودعم نمو الشركة (Sharma et al., 2023).

تلعب التنبؤ باستمرارية الشركات أيضاً دوراً مهماً في التخطيط الاستراتيجي. يمكن للشركات استخدام نتائج التنبؤ لتحديد الأهداف الاستراتيجية وتطوير خطط العمل التي تساعد في تحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، إذا أظهرت التوقعات أن الشركة ستواجه تحديات مالية في المستقبل، يمكن للإدارة تطوير استراتيجيات للحد من التكاليف وزيادة الإيرادات (Antwi & Naanwaab, 2022).

من الناحية العملية، يمكن أن يشمل التنبؤ باستمرارية الشركات استخدام مجموعة من الأدوات المالية مثل التحليل النسبي، والتدفقات النقدية المخصومة، والنماذج الإحصائية. يمكن أيضاً استخدام البرمجيات المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتقديم توقعات دقيقة وشاملة (Wandabusi et al., 2023).

على الرغم من أهمية التنبؤ باستمرارية الشركات، إلا أنه يواجه بعض التحديات. واحدة من هذه التحديات هي عدم اليقين الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على دقة التنبؤات. لذا، يجب أن تكون الشركات مستعدة لتحديث توقعاتها بانتظام لمواكبة التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية (Antwi, 2021).

٥/٢/٢ أساليب التنبؤ باستمرارية الشركات

توجد عدة طرق للتنبؤ باستمرارية الشركات يمكن استخدامها لتقييم قدرة الشركات على الاستمرار. على سبيل المثال، أسلوب الفحص التحليلي والتنبؤ بالاستمرارية باستخدام نماذج مثل Altman و Kida، اللذان يقدمان مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي للشركة وإمكانية تعرضها للفشل (Šindelář, 2019).

١. التنبؤ القائم على السيناريوهات

التنبؤ القائم على السيناريوهات يعد أداة حيوية في إدارة الأعمال الحديثة، حيث يساعد الشركات على التحضير لمختلف السيناريوهات المحتملة ومواجهة الأزمات بفعالية. يتأسس هذا التنبؤ على تحليل البيانات المالية وغير المالية لتقييم قدرة الشركة على البقاء وتحقيق الربحية في المستقبل.

في دراسة أجراها خلف وبلقاضي (٢٠٢١)، تم استعراض دور لجان المراجعة في التنبؤ بالاستمرارية الشركات باستخدام نموذج Sherrod. قام الباحثون بتطبيق هذا النموذج على أربع شركات جزائرية مختلفة، مما أتاح لهم تحديد الشركات المعرضة لمخاطر الفشل المالي. وأظهرت النتائج أن تبني هذا النموذج يمكن للشركات أن تقدر قدرتها على البقاء في السوق.

من جانب آخر، استعرضت دراسة للفاخري وزملاؤه (٢٠٢٠) أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية كمؤشرات للتنبؤ بقدرة الشركات على البقاء في السوق الليبي. وأظهرت النتائج أن المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة يدركون أهمية هذه الإجراءات في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار، مع التركيز على استخدام المؤشرات المالية لهذا الغرض.

وفي السياق ذاته، قدمت دراسة لأودينة وزملاؤه (٢٠١٨) تحليلاً لاستخدام نماذج Kida و Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث أظهرت النتائج فعالية هذه النماذج في تحديد الشركات المعرضة لمخاطر الفشل المالي، مما يعزز من قدرة الشركات على اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية.

باختصار، يتبين أن التنبؤ القائم على السيناريوهات يشكل أداة أساسية لتقييم استمرارية الشركات. باستخدام نماذج مالية وإجراءات مراجعة تحليلية متنوعة، تستطيع الشركات تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمراريتها وتحقيق النمو المستدام.

٢. تحليل الانحدار

تحليل الانحدار والتنبؤ باستمرارية الشركات يمثلان أدوات حيوية في التقييم المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية. تحليل الانحدار هو تقنية إحصائية تستخدم لفهم العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية واتخاذ قرارات مستنيرة.

تحليل الانحدار الخطي يعتبر من الأساليب الأكثر شهرة واستخداماً. في هذا النوع من التحليل، يتم تقدير العلاقة بين المتغير التابع (مثل الإيرادات) ومتغير مستقل واحد أو أكثر (مثل الإنفاق على التسويق). هذا النوع من التحليل يمكن أن يساعد الشركات في قياس تأثير استراتيجيات التسويق والتسعير على المبيعات. على سبيل المثال، يمكن لشركة تباع معدات رياضية استخدام تحليل الانحدار الخطي لتقييم مدى تأثير الحملات التسويقية على مبيعات منتجاتها (Montgomery et al., 2012).

تحليل الانحدار المتعدد يتعامل مع حالات أكثر تعقيداً حيث يتم تحليل تأثير عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع واحد. هذا التحليل يسمح بفهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات المختلفة وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً. يتم استخدامه على نطاق واسع في مجالات الأعمال والاقتصاد لفهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركات والتنبؤ بمستقبلها. على سبيل المثال، يمكن استخدامه لتحديد تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على أداء الشركة المالي (Wooldridge, 2015).

التنبؤ المالي، الذي يعتمد بشكل كبير على تحليل الانحدار، يعد أساسياً في تحديد الإمكانيات المالية المستقبلية للمؤسسة. يمكن أن يساعد التنبؤ المالي للشركات على تحقيق تدفق نقدي مستقر، وتحسين الوصول إلى الاستثمارات والقروض، واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. على سبيل المثال، يمكن لرؤساء الأقسام استخدام التنبؤ المالي لتحديد احتياجات الميزانية الخاصة بهم وتحقيق الأهداف المحددة للشركة (Shmueli & Koppius, 2011).

استخدام نماذج التحليل الكمي للتنبؤ بالفشل المالي واستمرارية الشركات يمثل عنصراً أساسياً في الإدارة المالية الحديثة. تعتمد هذه النماذج على تحليل البيانات التاريخية واستخدام تقنيات إحصائية ورياضية لتقديم تنبؤات دقيقة حول الأداء المالي المستقبلي للشركات.

٣. استخدام نماذج التحليل الكمي للتنبؤ بالفشل المالي واستمرارية الشركات

نموذج Altman Z-Score

يعتبر نموذج Altman Z-Score من أشهر النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي. يعتمد هذا النموذج على تحليل بعض النسب المالية للشركة مثل نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، وغيرها. يتم تجميع هذه النسب في معادلة رياضية لإعطاء مؤشر عام لاحتمالية فشل الشركة (Altman, 1968).

• نموذج تحليل التمييز المتعدد

نموذج تحليل التمييز المتعدد هو تقنية إحصائية تستخدم لتصنيف الشركات إلى مجموعات مختلفة بناءً على خصائصها المالية. يتم استخدام هذا النموذج لتمييز الشركات التي من المرجح أن تواجه مشاكل

مالية عن تلك التي تتمتع بصحة مالية جيدة. يعتمد النموذج على مجموعة من المتغيرات المالية مثل السيولة، الربحية، والإدارة الفعالة لرأس المال العامل (Shmueli & Koppius, 2011).

• التنبؤ بالإفلاس

تساعد نماذج التحليل الكمي في التنبؤ بإفلاس الشركات من خلال تحليل البيانات المالية وتحديد الأنماط التي تشير إلى مشاكل مالية محتملة. يمكن للإدارة استخدام هذه التنبؤات لاتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة وتجنب الإفلاس.

٤. أسلوب تحليل السلاسل الزمنية:

يعتبر أسلوب تحليل السلاسل الزمنية أحد الأساليب الإحصائية التي تعتمد على توافر مجموعة كبيرة من البيانات عن فترات سابقة، بالإضافة إلى وجود اتجاه عام مستقر لها خلال تلك الفترات (الأمين، ٢٠٠٢، ص ٢٩٠). يُعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من أكثر أساليب التنبؤ بالربح شيوعاً في الدراسات المحاسبية. يعتمد هذا الأسلوب على إقامة علاقة انحدار بين أرباح الفترة الحالية t كمتغير تابع، وأرباح الفترات السابقة $t-1, t-2, \dots, t-k$ كمتغيرات مستقلة، حيث يحدد عدد المشاهدات السابقة المستخدمة k درجة النموذج (order).

إذا كانت أرباح الفترة الحالية t تعتمد فقط على أرباح الفترة السابقة $t-1$ ، فإن النموذج يكون من الدرجة الأولى. وإذا أضيفت أرباح الفترة قبل السابقة $t-2$ ، فإن النموذج يكون من الدرجة الثانية، وهكذا حتى نصل إلى k فترات سابقة، فيكون النموذج من الدرجة k . يُفضل استخدام هذا الأسلوب في حالات التنبؤ قصير الأجل، ويعتمد على افتراض استمرار نفس الظروف التي سادت في الفترات السابقة في المستقبل. يتم دراسة مدى تأثر الأرباح الحالية بالأرباح السابقة باستخدام الطرق الإحصائية، وبافتراض ثبات العلاقة بين الأرباح المتتالية، يمكن توفير أساس جيد لتوقع الأرباح في الفترات القادمة (أبو الخير، ١٩٩٦، ص ١٠).

٣- الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة

١/٣ مقدمة:

لقد حظي موضوع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل على اهتمام العديد من الباحثين لما لذلك الموضوع من أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الشركات وقياس مدى استمراريتها في المستقبل، مما دفع الباحثين إلى البحث عن المحددات التي تساعد في تحسين القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركات، ولعل من تلك المحددات عناصر الدخل الشامل المرتبطة بالتنبؤ باستمرارية نظراً لما توفره من معلومات تساعد على تحسين القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركات.

وفيما يلي يعرض الباحثون الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة في ثلاث مجموعات كما يلي:

٢/٣ - استعراض وتحليل الدراسات السابقة:

(١) دراسة Bataineh, 2016، بعنوان:

"Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting continuity performance "

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة قدرة الدخل الشامل وصافي الدخل على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات في الأسواق الناشئة من خلال دراسة الشركات الصناعية في الأردن، ولتحقيق غرض الدراسة تم اختيار عينة مكونة من (٢٩) شركة مدرجة في بورصة عمان من القطاع الصناعي بواقع (١٤٦) ملاحظة للفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠١٥)، وتم استخدام أسلوب اختبار الانحدار المتعدد باستخدام برنامج (SPSS)، لمعرفة مدى فائدة كل من صافي الدخل والدخل الشامل لمستخدمي المعلومات المالية والتأكد من أيهما أكثر قوة في التنبؤ بالأداء المستقبلي.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- صافي الدخل الحالي لديه أكثر من ذلك القدرة التنبؤية للدخل المستقبلي والدخل الشامل المستقبلي من الدخل الشامل الحالي.
- بالرغم من الاعتقاد بأن إجمالي الدخل الشامل يحتوي على معلومات أكثر ويوفر المزيد من التحليل، إلا أن صافي الدخل لا يزال أكثر فعالية في التنبؤ بالأداء المستقبلي.
- وجد أن صافي الدخل الحالي لديه قوة تنبؤية أكبر للدخل المستقبلي والمستقبلي الشامل الدخل من الدخل الشامل الحالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة
- أظهر تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS أن الدخل الشامل كان أكثر فعالية في التنبؤ بأداء هذه الشركات لمستخدمي المعلومات المالية.

(٢) دراسة الباسيوني وهيثم، ٢٠٢٠، بعنوان:

"أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"

استهدفت هذه الدراسة اثر الإفصاح عن الدخل الشامل علي مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الصادر وفقاً لقرار الوزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية. (IFRS9)

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية للبنوك التجارية.
- لم يظهر وجود علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة.

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول.
- الإفصاح الشامل يلعب دوراً هاماً في تقييم أداء البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الربحية وجودة الأصول.

(٣) دراسة Fadlallah, 2021، بعنوان:

"The effect of comprehensive income disclosure on performance efficiency of the Egyptian stock market – A survey study"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل والتنبؤ بالاستمرارية، وكذلك بين الإفصاح عن الدخل الشامل وكفاءة الأداء في سوق الأوراق المالية المصرية. تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحليل هذه العلاقات، بالإضافة إلى إجراء دراسة استطلاعية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم توزيع ١٢٠ استبياناً وجمع ١١٠ منها بنسبة استجابة ٩٢٪.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الدخل الشامل له تأثير إيجابي على كفاءة الأسواق المالية المصرية
- الإفصاح عن الدخل الشامل يزيد من محتوى المعلومات في البيانات المالية، مما يساهم في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية ويدعم اتخاذ القرارات المالية بشكل أفضل.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الأداء في أسواق الأوراق المالية المصرية.

(٤) دراسة عبدالعاطي، ٢٠٢١، بعنوان:

"قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي و الخطر العام للمنشأة"

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة . تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المشاهدات بلغت ١٣٨ مشاهدة لمجموعة من الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل يلعب دوراً مهماً في التنبؤ بإستمرارية الشركات، وذلك بناءً على دراسة العلاقة بين هذا الإفصاح ومؤشرات الإستمرارية المالية للشركات.
- الدخل الشامل يمكن أن يكون مؤشراً هاماً للمستثمرين في تقييم مدى استدامة واستمرارية الشركات على المدى الطويل.
- أهمية تقديم إفصاح شفاف ودقيق عن الدخل الشامل، حيث يساهم ذلك في تعزيز الثقة بين المستثمرين وتقييم المخاطر المالية بشكل أفضل.

- يُبصح بضرورة اعتماد معايير إفصاح شافية حول الدخل الشامل، وذلك لتعزيز فهم المستثمرين وتقييمهم لأداء واستمرارية الشركات.

(٥) دراسة Abu Rumman et al., 2024، بعنوان:

"The usefulness of comprehensive income in predicting future performance: Evidence from the developing market"

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي فائدة الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات مقارنة بصافي الدخل. وذلك باستخدام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨. استخدمت الدراسة مقياسين للأداء، وهما صافي الدخل والتدفق النقدي من التشغيل (المدير المالي).

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تم استخدام مقياسين لأداء الشركة، NI الرائدة والتدفق النقدي من التشغيل (CFO). كانت الفرضية هي أن NI أكثر فائدة من CI في التنبؤ بالأرباح المستقبلية والمدير المالي المستقبلي للشركة صافي الدخل يتفوق على الدخل الشامل في التنبؤ بالأرباح الاستمرارية ، ولكن الدخل الشامل مازال يحتفظ بفائدة معينة في تحليل الأداء المستمر.
- يرتبط كلا المقياسين صافي الدخل و الدخل الشامل بشكل كبير وإيجابي مع قياس الأداء المستمر للشركة
- تظهر النتائج انحرافاً معيارياً أكبر لـ الدخل الشامل مقارنة بـ صافي الدخل، مما يشير إلى تقلب أعلى من الدخل الشامل مقارنة بـ صافي الدخل.

(٦) دراسة haistas, 2024 بعنوان:

"The effect of disclosing comprehensive income components on predicting continuity: A comparative study between comprehensive income and net income on corporate performance "

استهدفت هذه الدراسة اثر استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل والقدرة على التنبؤ بالاستمرارية. يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل على القدرة على التنبؤ بأداء الشركات واستمراريتها في المستقبل. بالتركيز على تحليل الدخل الشامل ودراسته بالتفصيل،

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الدخل الشامل لم يُظهر تفوقاً واضحاً على الدخل الصافي في تقييم أداء الشركات بناءً على عوائد الأسهم أو تنبؤات التدفقات النقدية وبالتالي إستمراريتها في المستقبل.

- لم تكن هناك فروقات ملحوظة في تقييم أداء الشركات بين الدخل الشامل والدخل الصافي بشكل عام، إلا أن هناك بعض الحالات الاستثنائية، مثل الشركات الحكومية في بعض السياقات، حيث يمكن أن يكون الدخل الشامل أكثر فاعلية في التنبؤ بأداء الشركات في المستقبل.
- وجود بعض الأدلة المحدودة التي تظهر أن التعديلات المحددة في الدخل الشامل يمكن أن تعزز قدرته على تعكس أداء الشركات في بعض الحالات الخاصة.

٣/٣ تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وإستخلاص الفروض:

١/٣/٣- التعليق على الدراسات السابقة: بعد استعراض الباحثون للدراسات السابقة يستخلص النقاط الآتية

- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية الإفصاح والتقارير المالية الشاملة في تحسين جودة تحليلات المحللين الماليين ودقة توقعاتهم.
- أظهرت النتائج أن الإفصاح الشامل والتنبؤ بالاستمرارية عن جميع البنود المؤثرة يساهم في رفع مستوى فهم المحللين للبيانات المالية ونمذجة التوقعات الدائمة.
- تعزيز اتساق توقعات المحللين عبر الفترات الزمنية المختلفة من خلال توفير معلومات دائمة وشاملة.
- تسهم المعلومات الشاملة في تعزيز قدرات التحليل الأساسي لدى المحللين واتخاذ قرارات استثمارية أفضل.
- اختلفت الدراسات السابقة حول أهمية عناصر الدخل الشامل الأخرى في التنبؤ بالاستمرارية، وقد تمثلت هذه العناصر في الأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع والأرباح أو الخسائر غير المحققة من تحوط التدفقات النقدية. أظهرت النتائج تبايناً في قدرتها على التنبؤ بالاستمرارية، حيث اعتبر البعض أنها ترتبط بعلاقة اعتماد، في حين اعتبر آخرون أنها ترتبط بعلاقة إيجابية، وأشار بعض الباحثين إلى أنها قد لا تكون لها قدرة على التنبؤ بالاستمرارية.

٢/٣/٣- تحديد الفجوة البحثية

١-اعتمدت دراسة (Bischof et al (2021) و (H. Son et al (2019). وأثبتت بشكل جماعي أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل. وتسلط الضوء على دور النسب المالية ونماذج التعلم الآلي وتحليل المعنويات في تعزيز القوة التنبؤية للدخل الشامل في حالات إفلاس الشركات.

٢-الدراسات المتعلقة بالدخل الشامل المفصل التي أجراها (Mahmoud & Mahmoud (2019) و (Salama & Mahmoud (2022) تقدم رؤى حول تأثير الإفصاح التفصيلي على دقة توقعات المحللين. تشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن الإفصاح الدقيق يقلل من تشتت التنبؤات ويعزز دقة التنبؤات.

٣- عبدالعاطي (٢٠٢١) و Stavros (2024) يقدمان رؤى قيمة في التنبؤ باستمرارية الشركات. يؤكد الأول على دور جودة الإفصاح في تحسين توقعات المحللين، بينما يستكشف آثار الإفصاح عن الدخل الشامل على دقة التنبؤ بعد التغييرات التنظيمية.

ووما سبق يمكن للباحثون إستخلاص ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

١. سوف تطبق هذه الدراسة على عدد من الشركات الكويتية المسجلة في بورصة الكويت لألوراق المالية وفي قطاعات اقتصادية مختلفة وبالتالي يمكن تعميم النتائج في المستقبل.

ب. معظم الدراسات السابقة المرتبطة بالمشكلة الحالية تمت في بيئات أجنبية مختلفة في طبيعتها القانونية والاقتصادية والثقافية عن بيئة أعمال الكويت، وفي حدود علم الباحث توجد ندرة في تناول تلك المشكلة في بيئة أعمال الكويت لذلك تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة في هذا المجال.

ج. معظم الدراسات السابقة التي تمت في بيئة أعمال الكويت لم تتناول القدرة التنبؤية لعناصر الدخل الشامل بشكل فردي وهو ما سيقوم الباحث بتناوله من خلال هذه الدراسة للوقوف على أهم عناصر الدخل الشامل التي يجب الاعتماد عليها عند تقييم الاداء وعند التنبؤ بالاستمرارية.

د. أهم ما يميز هذه الدراسة وبالأخص في بيئة أعمال الكويت أنها تعتمد على بيانات عناصر الدخل الشامل من التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية والمالية الكويتية.

٣/٣/٣ تطوير فروض الدراسة

لقد حدد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن الهدف من إعداد التقارير المالية هو تقديم معلومات مفيدة تساعد مستخدمي تلك التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتساعدهم على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

ولكي تتسم المعلومات الواردة بالقوائم المالية بالجودة في ظل تطبيق التنبؤ باستمرارية الشركات، لابد وأن تسهم بصورة إيجابية في ترشيد القرارات الاستثمارية وأن تكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمستثمرين. هذه الفائدة تعتمد على عوامل تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها المستثمر، طبيعة النموذج القرارى المستخدم، طبيعة ومصادر ومقدار ونوعية المعلومات التي يحتاجها المستثمر، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذي القرار، فضلاً عن المداخل المستخدمة في القياس المحاسبي والتي من بينها مدخل التنبؤ باستمرارية الشركات (Sunarta & Astuti, 2023).

وقد أجمعت العديد من الدراسات مثل (Sabir, 2022; Albu et al., 2020) على أن أهم ما يميز محاسبة التنبؤ باستمرارية الشركات هو تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم، وبالتالي تساعد هؤلاء المستخدمين على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وتعد خاصية الملاءمة إحدى الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، ويكون للمعلومات صفة الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية (Omotoso et al., 2021).

ولكي تتصف المعلومات بالملاءمة يجب أن تتضمن عددا من الخصائص الفرعية الهامة وتتمثل في (Albu et al., 2020):

١. توافر التغذية العكسية (المرتدة) في المعلومات: أي تمكين المستخدم من إعادة التقييم للمعلومات مما يسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات وقدرتها على التكيف مع الظروف البيئية المحيطة والتي تتسم بعدم الثبات.

٢. التنبؤ: يعني ضرورة اتسام المعلومات بالقدرة التنبؤية التي تساعد المستخدم على بناء قرارات مستقبلية وتكوين صورة مستقبلية سليمة تتضمن توقعات رشيدة.

٣. التوقيت الملائم: يعني وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب مما يكون له تأثير على بناء القرارات. يمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت، إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما تكون محددة بفترة زمنية معينة.

مما سبق يتضح أن من أهم أسباب ملاءمة معلومات التنبؤ باستمرارية الشركات هي أن هذه المعلومات تتصف بالحدثة وذلك لأنها تعكس الأسعار الحالية للسوق كما أنها تعكس القيمة الحقيقية للشركة. وهو ما دفع مجالس معايير المحاسبة المالية والدولية إلى التوسع في استخدام التنبؤ باستمرارية الشركات في القياس المحاسبي. ولكي تحقق معلومات التنبؤ باستمرارية الشركات الهدف المرجو منها من ترشيد قرارات الاستثمار لابد أن تتصف بعدد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية ولعل من أهم هذه الخصائص مدى دقة القدرة التنبؤية للمعلومات.

وغالبا ما يتم التشكيك في القدرة التنبؤية للتنبؤ باستمرارية الشركات المستخدمة كأساس مناسب لقياس الأدوات المالية، وذلك بسبب أن عمليات إعادة القياس الدورية لبعض البنود (خاصة القروض والودائع بالتنبؤ باستمرارية الشركات) غير ذات صلة بالأرباح المستقبلية لأنها ليس بالضرورة أن تتحقق ولا يمكن الاعتماد عليها لأنها قد لا تعكس الأحداث الاقتصادية "الحقيقية" أو لأنها قد تقيس هذه الأحداث بصورة خاطئة (Silva, 2022).

كما يتوقع (Bandyopadhyay et al (2017). أن زيادة استخدام قياسات التنبؤ باستمرارية الشركات وإدراج المكاسب أو الخسائر في الدخل المفصح عنه سوف يقلل من فائدة معلومات الأرباح في تحديد قيمة الشركة لأن التغييرات في التنبؤ باستمرارية الشركات لا يمكن التنبؤ بها تماما وفائدة الأرباح تزداد عندما يكون هناك إمكانية للتنبؤ بها.

ويرى (Evans (2014 أن قياسات التنبؤ باستمرارية الشركات لها قيمة تنبؤية للأرباح المحاسبية المستقبلية لأنه قد تتحقق الأرباح أو الخسائر عن طريق البيع أو التسوية، والأهم من ذلك، أنه في حالة غياب البيع أو التسوية، فإن الفرق بين التنبؤ باستمرارية الشركات والتكلفة سوف يؤدي إلى أن إيرادات الفوائد المعترف بها في المستقبل سوف تكون أكبر أو أقل من عائدات السوق على أدوات مالية أخرى مشابهة.

وحيث أن عناصر الدخل الشامل الأخرى يتم قياسها بالتنبؤ باستمرارية الشركات فسوف ينتج عن التغيرات في التنبؤ باستمرارية الشركات مكاسب أو خسائر غير محققة يتم الإفصاح عنها في قائمة منفصلة تسمى قائمة الدخل الشامل. هذه القائمة تبدأ بصافي الدخل ثم يضاف إليه عناصر الدخل الشامل الأخرى لكي تصل في النهاية إلى الدخل الشامل. ولقد اتجهت بعض الدراسات لاختبار القدرة التنبؤية لمعلومات التنبؤ باستمرارية الشركات للوقوف على مدى ملاءمة معلومات التنبؤ باستمرارية الشركات، كما اتجهت بعض الدراسات الأخرى لاختبار القدرة التنبؤية للدخل الشامل للوقوف على مدى ملاءمة الدخل الشامل كمقياس للأداء.

وتناولت العديد من الدراسات القدرة التنبؤية للدخل الشامل بالمقارنة بصافي الدخل سواء القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية أو القدرة على التنبؤ بالأرباح الاستمرارية، ولكن هذه الدراسات اختلفت في نتائجها. فمنها من توصل إلى أن للدخل الشامل قدرة تنبؤية تفوق صافي الربح (Goncharov et al., 2015; Yao et al., 2017).

تناولت العديد من الدراسات أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل على التنبؤ باستمرارية الشركات. وأشارت بعض الدراسات إلى أن لصافي الدخل قدرة تنبؤية تفوق الدخل الشامل السيد وزلط، ٢٠٢٠ يونس، ٢٠١٩؛ الريش وعلى ٢٠٢١ بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن الدخل الشامل لا يوفر قدرة تنبؤية إضافية مقارنة بصافي الدخل أو عدم وجود فروق معنوية بين المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل (الجبو، ٢٠٢٠، رجب ٢٠١٨، علي وجنبلاط، ٢٠١٨).

كما تناولت العديد من الدراسات القدرة التنبؤية لمعلومات التنبؤ باستمرارية الشركات حيث قامت هذه الدراسات بدراسة قدرة معلومات التنبؤ باستمرارية الشركات على التنبؤ بأسعار الأسهم، والتنبؤ بالتدفقات النقدية والتنبؤ باستمرارية الشركات. وقد أكدت هذه الدراسات على أن للمعلومات التنبؤ باستمرارية الشركات قيمة تنبؤية سواء بالقدرة على التنبؤ بأسعار الأسهم أو التنبؤ بالتدفقات النقدية أو التنبؤ باستمرارية الشركات (السيد وزلط ٢٠٢٠، يونس ٢٠١٩، ابو الريش وعلى ٢٠٢١).

مما سبق، يتضح أنه على الرغم من اتفاق الدراسات التي تناولت القدرة التنبؤية لمعلومات التنبؤ باستمرارية الشركات على أن المعلومات التنبؤ باستمرارية الشركات لها قدرة تنبؤية، إلا أن الدراسات التي تناولت القدرة التنبؤية للدخل الشامل توصلت إلى نتائج متضاربة. فمن ناحية أيدت بعض الدراسات وجود مقدرة تنبؤية أعلى للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل، ومن ناحية أخرى أيدت بعض الدراسات وجود مقدرة تنبؤية أعلى لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل، ومن ناحية ثالثة أيد البعض الآخر عدم وجود فروق معنوية في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل.

في ظل هذا الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة حول القدرة التنبؤية للدخل الشامل، يرى الباحث أنه نظراً لأن بنود الدخل الشامل تتضمن بعض المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في تقديرات التنبؤ باستمرارية الشركات، وحيث أن معلومات التنبؤ باستمرارية الشركات تتسم بالملاءمة، كما أن هذه المكاسب أو الخسائر سوف تتحقق عند بيع الأصول، فإنه من المحتمل أن يكون لبنود الدخل الشامل المقدرة على التنبؤ باستمرارية الشركات.

لذلك يمكن صياغة الفرض الرئيسي في صورته العدمية كما يلي:

الفرض الرئيسي الاول: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية".

٤- الدراسة التطبيقية

١/٤- مقدمة:

تناول الباحثون في الأقسام السابقة من الدراسة التأسيس النظرى للإفصاح عن الدخل الشامل ومدى علاقته بالتنبؤ باستمرارية الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة، واستكمالاً لذلك يتناول الباحث في هذا الفصل الجوانب المختلفة للدراسة التطبيقية تحقيقاً للهدف الرئيسي من هذا البحث وذلك كما يلي:

١/٤- الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في:

دراسة دور الدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية.

٢/٤- مجتمع وعينة وفترة الدراسة:

١-٢/٤- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية الكويتية فيما عدا قطاعي (البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك) وذلك خلال الفترة من (٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣) وقد بلغت عدد الشركات المتداولة في البورصة لعام ٢٠٢٣ عدد ١٤٣ شركة منهم عدد ٦٢ شركة تنتمي لقطاعات (البنوك بعدد ٩ شركات، والخدمات المالية بعدد ٤٥ شركة، والتأمين بعدد ٨ شركات) وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من ٨١ شركة (التقرير السنوي للبورصة الكويتية، ٢٠٢٣).

٢/٢/٤- عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

أ- أن تكون مدرجة وتم تداول أسهمها ولم تتوقف عن التداول في البورصة خلال فترة الدراسة.
ب- إمكانية الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة الكويتية.
ج- أن تكون القوائم المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.
وبناءً على ما سبق فقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من ٤٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية وبذلك تمثل حجم العينة (٤٠ × ٤ سنوات = ١٦٠ شركة/سنة) موضحة من خلال الجدول التالي.

جدول (١/٤) أسماء شركات العينة

م	القطاع	إسم الشركة	عدد الشركات	نسبة القطاع من العينة
١	قطاع	شركة صكوك القابضة	١٢	٣٠٪

		شركة عقارات الكويت	العقارات	٢
		شركة العقارات المتحدة		٣
		الشركة الوطنية العقارية		٤
		شركة الصالحية العقارية		٥
		شركة التمدين العقارية		٦
		شركة أجيال العقارية		٧
		الشركة العربية العقارية		٨
		شركة الإنماء العقارية		٩
		شركة المباني العقارية		١٠
		شركة إنجازات للتنمية العقارية		١١
		الشركة التجارية العقارية		١٢
		شركة أسمنت الكويت		١٣
		الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن		١٤
		الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية		١٥
		شركة أسمنت بورتلاند كويت		١٦
		المعادن والصناعات التحويلية	القطاع الصناعي	١٧
		شركة الشعبية الصناعية		١٨
		شركة الصناعات الوطنية		١٩
		الشركة الوطنية للتنظيف		٢٠
		شركة هيومن سوفت القابضة		٢١
		شركة المجموعة المشتركة للمقاولات		٢٢
		شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية		٢٣
		شركة السينما الوطنية الكويتية		٢٤
		شركة الفنادق الكويتية		٢٥
		إيفا للفنادق والمجمعات	قطاع الخدمات الاستهلاكية	٢٦
		شركة النخيل للإنتاج الزراعي		٢٧
		الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود		٢٨
		الشركة الكويتية		٢٩
٢٧,٥%	١١			
٢٠%	٨			

		للمنتزهات	
		شركة السور لتسويق الوقود	٣٠
		شركة العيد للأغذية	٣١
٥٪	٢	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	٣٢
		شركة بيت الطاقة القابضة	٣٣
٥٪	٢	شركة السكب الكويتية	٣٤
		شركة الكويت للمشاريع الصناعية	٣٥
١٢,٥٪	٥	شركة الإتصالات المتنقلة	٣٦
		الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة	٣٧
		شركة الإتصالات الكويتية	٣٨
		شركة حيات للإتصالات	٣٩
		شركة التقدم التكنولوجي	٤٠
١٠٠٪	٤٠	إجمالي شركات العينة	

المصدر: من إعداد الباحث.

٣/٤ مصادر جمع البيانات: إتمدت الدراسة على عدد من المصادر لجمع البيانات وتضمنت هذه المصادر ما يلي:

أولاً: المصادر الأولية: اعتمد الباحثون في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية على عدة مصادر تتمثل في التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة وتقارير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية.

وتم الحصول على تلك البيانات من خلال كل من موقع البورصة الكويتية، وموقع مباشر الكويت، والمواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة.

ثانياً: المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمقالات والأبحاث والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٤/٤ - فروض الدراسة التطبيقية:

بهدف الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة قام الباحثون بصياغة وإختبار الفرض التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية.

٥/٤ - متغيرات الدراسة وكيفية قياسها: يوضح الجدول التالي كيفية قياس كل متغير من متغيرات الدراسة

جدول (٢/٤) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغير	الرمز	كيفية القياس	المرجع
الإفصاح عن بنود الدخل	CIPS	يتم الحصول عليها من خلال قسمة صافي الدخل الشامل على المتوسط	(Elshamy, et al., 2019)

	المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال العام		الشامل
(Sherrod, 1987 نقلًا عن (الشيخ، ٢٠٠٨))	$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$ <p>حيث أن: Z = مؤشر الإفلاس X_1 = صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول X_2 = الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول X_3 = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول X_4 = صافي الربح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول X_5 = إجمالي الأصول ÷ إجمالي الخصوم X_6 = إجمالي حقوق الملكية ÷ الأصول الثابتة</p> <p>ويتم تحديد حالات الإستمرارية في ظل قيم Z</p> <p>$Z \geq 25$ (إستمرارية ممتازة خالية من المخاطرة) $25 > Z \geq 20$ (إستمرارية منخفضة المخاطر) $20 > Z \geq 5$ (إستمرارية متوسطة المخاطر) $5 > Z \geq -5$ (إستمرارية مرتفعة المخاطر) $Z \leq -5$ (إستمرارية خطرة جدا)</p>	Z-Score	التنبؤ بإستمرارية الشركات
المتغيرات الرقابية			
(السيد وزلط، ٢٠٢٠)	من خلال قسمة إجمالي الديون طويلة وقصيرة الأجل على إجمالي الأصول.	Lev	الرافعة المالية
	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول) × ١٠٠	ROA	معدل العائد على الأصول
	اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	Size	حجم الشركة

المصدر: من إعداد الباحثان

٦/٤ - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل اختبار الفرض البحثي واتمام الدراسة التطبيقية إستخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

١-أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic بهدف توصيف متغيرات الدراسة قام الباحث بإستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢- إختبار معامل تضخم التباين Multicollinearity للتأكد من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي.

٣-أسلوب One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من إفتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.

٤-أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي.

٥-أسلوب الإنحدار المتعدد Multiple Regression من أجل إختبار فروض البحث.

٦-تحليل التباين الأحادي (one-way analysis of variance) ويرمز له اختصار بـANOVA وهو إختبار معلمي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى.

٧/٤- عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٧/٤- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: قام الباحثون بإجراء التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة التطبيقية باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences) SPSS. Version 26، ويعرض جدول (٣/٥) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله ما يلي:

جدول رقم (٣/٤) الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

المتغير	حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير التابع					
Z-Score	١٦٠	-٧,٣٥	٤٠,٥٥	١٤,٦٢	١٠,١٢
المتغير المستقل					
CIPS	١٦٠	-٠,١٦ ٣٢	٠,٥١٤٣	٠,٠٣١٤	٠,٠٧٨٥
المتغيرات الرقابية					
Size	١٦٠	٦,٦٧ ٥	٩,٦٩٨	٨,١١١	٠,٦١٧٢
Lev	١٦٠	٠,٠٤ ٤٥	٠,٨٩٦ ٨	٠,٤٢٦٥	٠,٢٠٨٧

ROA	١٦٠	-	٠,٣٩٤	٠,٠٢٩٧	٠,٠٩٣٧
	٤٣	٠,٤٦	٦		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن

- تراوحت قيمة المتغير التابع (التنبؤ بإستمرارية الشركة Z-Score) بين -٧,٣٥ و ٤٠,٥٥ وبمتوسط حسابي قيمته ١٤,٦٢ وبإنحراف معياري ١٠,١٢، بما يعني أن الشركات الكويتية محل البحث لديها إستمرارية متوسطة المخاطر، ويدل الإنحراف المعياري الكبير على الإختلاف الكبير بين الشركات من حيث مدى إستمراريتها.
- متوسط قيمة المتغير المستقل (الإفصاح عن بنود الدخل الشامل CIPS) هو ٣,١٤٪ بانحراف معياري قدرة ٧,٨٥٪ وهذا يشير الى إنخفاض ربحية السهم من الدخل الشامل لدى الشركات محل البحث، فيما بلغ الحد الأدنى -١٦,٣٪ والحد الأقصى ٥١,٤٪. وعلى الرغم من ذلك فهذه النسبة قد شهدت إرتفاعاً طفيفاً مقارنة بمثلتها في دراسة (Elshamy, et al., 2019) والتي أجريت على سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من (٢٠١٢ الى ٢٠١٥) وبلغ متوسط ربحية السهم من الدخل الشامل وفقاً لهذه الدراسة ١٪ بإنحراف معياري ٢,٥٪.

فيما يخص المتغيرات الرقابية

- بلغ متوسط حجم الشركة (Size) ٨,١١١ وذلك بإنحراف معياري ٠,٦١٧٢.
- فيما يخص (الرافعة المالية Lev) فقد بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية بالشركات محل الدراسة ٤٢,٦٥٪ بإنحراف معياري ٢٠,٨٧٪ وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما حيث تشير إلى إعتدال تلك الشركات على الديون في التمويل بصورة كبيرة.
- فيما بلغ متوسط معدل العائد على الأصول (ROA) للشركات محل الدراسة ٢,٩٧٪ وهي نسبة ضئيلة إلى حد كبير، تشير لإنخفاض صافي الأرباح خلال فترة الدراسة.

٢/٧/٤ - اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها قد تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار.

أولاً: قام الباحثون بإجراء إختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات، وهو إختبار ضروري لمعرفة نوعية الإختبارات التي يمكن استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات اللامعلمية.

ويوضح جدول (٤/٤) التالي ملخصاً لإجراء إختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية.

جدول رقم (٤/٤) إختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغيرات	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية
Z-Score	٠,١١٧	٠,٠٠٠
CIPS	٠,٢٠٢	٠,٠٠٠
Size	٠,٠٦٤	٠,٢٠٠
Lev	٠,٠٧٣	٠,٠٩٧
ROA	٠,١٨٩	٠,٠٠٠

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة Sig لمتغير حجم الشركة ومتغير الرافعة المالية أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي فإن بيانات هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وتعد ملائمة لإجراء الإختبارات المعلمية، بينما باقى المتغيرات (إستمرارية الشركة Z-Score، الإفصاح عن بنود الدخل الشامل CIPS ومعدل العائد على الأصول ROA ، لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة Sig لهذه المتغيرات أقل من (٠,٠٥).

ولكن يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة التي تزيد عن (٣٠) مفردة طبقاً لنظرية النهاية المركزية Central Limit Theory. وبناءً عليه، يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة التطبيقية بصرف النظر عن شكل توزيع بيانات المجتمع الأصلي، وذلك لأن عدد مشاهدات الدراسة يبلغ (١٦٠) مشاهدة (الإسداوى وسليم، ٢٠٢١).

ثانياً: إختبار معاملات ارتباط بيرسون:

توضح معاملات ارتباط بيرسون مدي قوة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أو بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتستخدم أيضاً للتحقق من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض. ويوضح الجدول رقم (٥/٥) التالي نتائج تحليل الإنحدار بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٥/٤) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	Z-Score	CIPS	Size	Lev	ROA
Z-Score	R	١			
	Sig				
CIPS	R	١			
	Sig				
Size	R	٠,٣٧٩-	١		
	Sig	٠,٠٧٠			
Lev	R	٠,٦٠٢-	٠,٣٨٩	١	
	Sig	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠		
ROA	R	٠,٤٢٢	٠,١١٢	٠,٣٤٨-	١
	Sig	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٥/٤) السابق ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة، حيث بلغ أكبر معامل ارتباط بين متغيرين مستقلين (٠,٦٢٣*) وذلك بين متغير الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ومعدل العائد على الأصول، وبناءً عليه، لا يعاني نموذج الإنحدار الخطي المتعدد من مشكلة التداخل الخطي، وذلك لأن أقصى معامل ارتباط بين متغيرات النموذج وبعضها البعض أقل من ٩٠٪ (الطحان ونخال، ٢٠٢٠)، مما يدل على صلاحية البيانات لإجراء تحليل الإنحدار.
- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل والتنبؤ بإستمرارية الشركة.
- توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين معدل العائد على الأصول والتنبؤ بإستمرارية الشركة.
- توجد علاقة ارتباط سالبة ومعنوية بين كلا من حجم الشركة والرافعة المالية والتنبؤ بإستمرارية الشركة

ثالثاً: إختبار معامل تضخم التباين

قام الباحثون بإجراء إختبار Multicollinearity للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي، وذلك بإيجاد معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المستقلة، علماً بأن النموذج يعتبر خالي من مشكلة التداخل الخطي طالما كانت قيمة معامل تضخم التباين أقل من (٥).

ويمكن للباحثان عرض نتائج إختبار Multicollinearity من خلال جدول (٦/٤) التالي:

جدول رقم (٦/٤) نتائج إختبار Multicollinearity

Collinearity Statistics		المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية
VIF	Tolerance	
١,٦٥٣	٠,٦٠٥	CIPS
١,٢٩٩	٠,٧٧٠	Size
١,٤٤٧	٠,٦٩١	Lev
١,٨٢٦	٠,٥٤٨	ROA

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويساعد معامل التداخل الخطي Tolerance في التعرف على ما إذا كان نموذج الانحدار يعاني من مشكلة التداخل الخطي أو الارتباط بين أحد أو بعض المتغيرات المستقلة والرقابية، وهذا التداخل يؤثر سلباً على دلالة النموذج وصلاحية نتائجه. وتستخدم قيم إختبار معامل تضخم التباين VIF في التحقق من مدى وجود هذه المشكلة من عدمه، ويتضح من الجدول رقم (٦/٤) السابق خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي وذلك نظراً لأن قيمة معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (٥)، وبالتالي فإن النموذج يعد صالحاً لإجراء إختبار الإنحدار المتعدد.

٣/٧/٤ – إختبار الفروض:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية".

من أجل اختبار هذا الفرض استخدم الباحثان أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وسيقوم الباحثان باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$Z\text{-Score} = \beta_0 + \beta_1 \text{CIPS} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{Lev} + \beta_4 \text{ROA} + \varepsilon$$

حيث أن:

Z-Score تعبر عن المتغير التابع، التنبؤ باستمرارية الشركات.

β_0 تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 β_4 تعبر عن معاملات المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.

CIPS: تعبر عن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل.

Size: تعبر عن حجم الشركة.

Lev: تعبر عن الرافعة المالية.

ROA: تعبر عن معدل العائد على الأصول.

ε تعبر عن الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٧/٤) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول رقم (٧/٤) اختبار الفرض الاحصائي

Model summary				
Model	R	R ²	Adjusted R ²	
	.694 ^a	.481	.468	
ANOVA				
Model	F		Sig.	
	35.940		.000 ^b	
COEFFICIENTS				
MODEL	Unstandardized		T	Sig.
	B			
Constant	58		7.102	.000
CIPS	19.3		2.213	.016
Size	-4.5		-4.195	.000
Lev	-18.6		-5.502	.000
ROA	24.5		2.9	.004

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (٧/٤) يتضح ما يلي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠,٦٩٤، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل والتنبؤ بإستمرارية الشركة.
- ٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠,٤٨١، وهذا يعني أن ٤٨,١٪ من التغير في التنبؤ بإستمرارية الشركة يرجع إلى الإفصاح عن بنود الدخل الشامل والمتغيرات الرقابية، وباقي التغير يرجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- ٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠,٤٦٨، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة ٣٥,٩٤٠ وبمستوي معنوية ٠,٠٠٠ للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي ٠,٠٠١ فيما بلغت قيمة B (١٩,٢٩٥) فإن ذلك يشير الى وجود دور إيجابي معنوي للدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات، وهذا يعني أن قدرة الشركة على الإستمرارية تتحسن بزيادة نصيب السهم من الدخل الشامل، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية".

٥-توصيات البحث ومجالات لبحوث المستقبلية

١/٥ توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث يوصى الباحثان بما يلي:

١. ضرورة الأخذ بالدخل الشامل كمقياس للأداء إلى جانب صافي الدخل وكذلك ربحية السهم من الدخل الشامل، وذلك لأنه يتضمن جميع مصادر خلق القيمة مما يجعله يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومحللين ماليين.
٢. ضرورة وضع إطار مفاهيمي موحد لمفهوم وعناصر الدخل الشامل وطرق قياسها وبدائل الإفصاح عنها من قبل الجهات التنظيمية والمهنية من أجل تيسير عملية المقارنة بين الشركات.
٣. العمل على زيادة الوعي لدى معدى ومستخدمي التقارير المالية عن أهمية الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل، عن طريق عقد دورات تدريبية وندوات علمية عن أهمية الدخل الشامل في التنبؤ بإستمرارية الشركة وبالتبعية أهمية التنبؤ بالأداء المستقبلي.

٢/٥ مجالات بحثية مستقبلية:

١. دراسة أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل على تكلفة رأس المال.
٢. دراسة العلاقة بين خصائص الشركات وبدائل عرض الدخل الشامل وأثرها على توقعات المحللين الماليين
٣. العلاقة بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل والمحتوى المعلوماتي لتقارير الإستدامة.

٦- قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو الخير، مدثر طه السيد (١٩٩٦)، "تحليل سلوك الأرباح المحاسبية المنشورة للشركات المصرية باستخدام السلاسل الزمنية: دراسة ميدانية". **جامعة عين شمس**.
٢. أبو الريش، سعيد خالد؛ عبد الوهاب، نصر علي (٢٠٢١)، "دراسة واختبار أثر جودة المراجعة ودرجة الالتزام الحكومي على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية". **مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة دمنهور، جامعة الإسكندرية**.
٣. أبو جناح، زينب عمر العمورى؛ سليمان، يحيى محمد أبوظالب؛ وتادرس، صفاء جرجس. (٢٠١٩). معوقات استخدام أساليب المراجعة التحليلية في التنبؤ بإستمروارية الشركة. **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ع٣، ٤٧١-٥٠٦**.
٤. عبدالعاطي، محمود حسين إسماعيل (٢٠٢١)، "قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة". رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
٥. الإسدواي، مصطفى السيد مصطفى؛ سليم، أيمن عطوة عزازي (٢٠٢١)، "أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تجنب الضريبي: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٣ العدد ٢**
٦. أودينة، عبد الخالق؛ بوسالم أبوبكر؛ شعشوع أحمد. (٢٠١٨)، "استخدام أنموذجي Kida و Sherrod في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨: دراسة تطبيقية". **مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور - الجلفة**.
٧. عبد الله، علي مال الله؛ جميل، سنان زهير محمد. (٢٠١١)، "المحاسبة عن الإعتمادات المستندية على وفق النظم المحاسبية العراقية: دراسة مقارنة". **مجلة تنمية الرافدين، مج. ٣٣، ع. ١٠٢، ص ٤١-٥٧**.
٨. حسين، محمد إبراهيم. (٢٠١١). تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء الإصدارات المهنية. **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ع٣، ٣٠٢-٣١٧**.
٩. سعد، شيماء ماهر. (٢٠٢١)، "أثر آليات التحصين الإداري على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل رأس المال" (رسالة ماجستير). **كلية التجارة، جامعة القاهرة**.
١٠. السيد، محمد صابر حمودة؛ زلط، علاء عاشور عبد الله. (٢٠٢٠)، "دور معلومات الدخل الشامل في التنبؤ بإستمروارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري". **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مج. ٦، ع. ١٠**.
١١. عبد العال، أحمد حسين. (٢٠١٧)، "التأمين التكافلي في جمهورية مصر العربية" (رسالة ماجستير). **كلية التجارة، جامعة أسيوط**.
١٢. عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد. (٢٠١٣)، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية". رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق. **ص. ١-١٥٥**.
١٣. كريم، محمد علي محمد. (٢٠١٦)، "مسئولية أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة عن إفلاس الشركة" (رسالة ماجستير). **كلية الحقوق، جامعة المنصورة**.

١٤. معايير المحاسبة الكويتية. (٢٠٠٨)، "المعيار المحاسبي الكويتي رقم ١٠١: تقارير الدخل الشامل". الكويت: وزارة التجارة والصناعة.
١٥. يوسف، رامز احمدعلي. (٢٠١٦). "أثر اساليب الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية على جودة التقارير المالية وتحسين قرارات المستثمرين في ضوء معايير المحاسبة بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة". (ماجستير). اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية - المحاسبة. ٣٢٠ ص.
١٦. يونس، نجاه محمد مرعي. (٢٠١١)، "إطار مقترح لقياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية". رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص. ٢٢٩-١
١٧. يونس، نجاه محمد مرعي. (٢٠١٩)، "تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية". مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة جدة.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Abu Rumman, G.; Alkhalialeh, M.; Zaidan, H.; Abdeldayem, B.; & Mowafi, O. (2024), "The usefulness of comprehensive income in predicting future performance: Evidence from the developing market." *Journal of Governance and Regulation*, 13, 185-194.
2. Albu, N.; Albu, C. N.; & Gray, S. J. (2020). "Institutional factors and the impact of international financial reporting standards: The Central and Eastern European experience". *Accounting Research Journal*, 33(2), 184-214.
3. Altman, E. I. (1968), "Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy." *The Journal of Finance*, 23(4), 589-609.
4. Anderson, J. (2022), "Comprehensive income and equity." *Accounting Journal*, 45(3), 210-225. Retrieved from
5. Antwi, I.; Carvalho, C.; & Carmo, C. (2021), "Corporate governance research in Ghana through bibliometric method: Review of existing literature." *Cogent Business & Management*, 9.
6. Antwi, S.; & Naanwaab, C. (2022), "Trade credit financing for supply chain coordination under financial challenges: A multi-leader-follower game approach." *Financial Innovation*, 9(1), 1-39.

7. Bandyopadhyay, S. P.; Chen, C.; & Wolfe, M. (2017), "The predictive ability of investment property fair value adjustments under IFRS and the role of accounting conservatism." *Advances in Accounting*, 38, 1-14.
8. Bischof, J.; Laux, C.; & Leuz, C. (2021), "Accounting for financial stability: Bank disclosure and loss recognition in the financial crisis." *Journal of Financial Economics*, 141.
9. Black, J. (2016), "Comprehensive income: Conceptual challenges in financial reporting." *Accounting Horizons*, 30(2), 9-23.
10. Bloom, R. (2020), "Comprehensive income: Definition, components, and implications." *Journal of Accountancy*, 230(1), 50-65.
11. Bratten, B., Causholli, M., & Khan, U. (2016). Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components. *Review of Accounting Studies*, 21, 280-315.
12. Budak, A.; & Sarvari, P. (2021), "Technological Trends and Cybersecurity: Implications for Corporate Strategy." *Journal of Business Strategy and Technology*, 13(4), 90-110.
13. Chambers, D.; Linsmeier, T. J.; Shakespeare, C.; & Sougiannis, T. (2007), "An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures." *Review of Accounting Studies*, 12(4), 557-593.
14. Christias, T.; & Mocanu, R. (2021), "Adapting to Digital Disruptions: A Corporate Continuity Perspective." *International Journal of Corporate Management*, 19(3), 45-67.
15. Deol, H., & Nazari, J. A. (2013). The Decision Usefulness of Comprehensive Income Reporting: Evidence from Canada. In *CAAA Annual Conference*.
16. Elshamy, M. A.; Alyousef, H. Y.; & Al-Mudhaf, J. (2019), "Is comprehensive income superior to net income in equity valuation? Evidence from the capital market of Kuwait." *Journal of Applied Business Research*, 35(4).
17. Fadlallah, A. S. (2022). "The effect of comprehensive income disclosure on the performance efficiency of the Egyptian stock market – A survey study."
18. Goncharov, I.; Collins, D. W.; & Chen, W. (2017), "Predictive ability and market pricing of fair value earnings components for closed-end funds." SSRN.

19. Goncharov, Igor; & Hodgson, Allan (2008), "The comprehensive income in Europe: Valuation, prediction and conservatism issues." *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 1(10), 1-42.
20. Jones, M. (2018), "Corporate Resilience in the Age of Technological Disruption." *Business and Technology Quarterly*, 32(2), 703-725.
21. Kantabutra, S.; & Siebenhuner, T. (2011), "Sufficiency economy philosophy and sustainable corporate leadership: A Thai perspective." *Asian Academy of Management Journal*, 16(2), 79-103.
22. Kim, S.; Lee, G.; & Kang, H.-G. (2020), "Risk management and corporate social responsibility." *Strategic Management Journal*, 41(10), 1938-1961.
23. Kuwait Accounting Standards. (2008), "Kuwaiti Accounting Standard No. 101: Comprehensive Income Reporting." Kuwait: Ministry of Commerce and Industry.
24. Kuzmin, E. (2017), "Forecasting the sustainability of companies: Life cycle management and risk distribution." *International Journal of Organizational Analysis*, 25(3), 421-438.
25. Lu, T.; & Bamber, M. (2010), "Predicting continuity: The evolution of accounting standards and their impact on financial reporting." *Journal of Accounting Research*, 48(4), 897-929.
26. Mahmoud, J.; & Mahmoud, I. (2019), "The Impact of Comprehensive Income Reporting on Stock Prices." *Journal of Financial Economics*, 23(1), 45-62.
27. McKinsey & Company. (2023), "Systematic literature review of business continuity management (BCM)." McKinsey & Company.
28. Montgomery, D. C.; Peck, E. A.; & Vining, G. G. (2012), "Introduction to linear regression analysis" (5th Ed.). Wiley.
29. Nishikawa, I., Kamiya, T., & Kawanishi, Y. (2016). The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. *Accounting Horizons*, 30(4), 511-516.
30. Omotoso, M. O.; Schutte, D.; & Oberholzer, M. (2021), "The effect of the adoption of International Financial Reporting Standards on foreign portfolio investment in Africa." *South African Journal of Accounting Research*, 36, 57-79.
31. Park, H. (2018). Market reaction to other comprehensive income. *Sustainability*, 10(6), 1837.

32. Porter, J. (2024), "The importance of accurate measurement and disclosure of financial assets." *Journal of Financial Reporting*, 15(3), 120-145.
33. Protiviti. (2023), "Top Risks Survey 2023." Protiviti. Retrieved from Protiviti
34. Salama, F.; & Mahmoud, T. (2022), "Other Comprehensive income disclosure and the cost of debt." *International Journal of Financial Studies*, 10(2), 87-105.
35. Shaista, A. (2024), "The effect of disclosing comprehensive income components on predicting continuity: A comparative study between comprehensive income and net income on corporate performance." *Journal of Financial Reporting*, 21(1), 14-33.
36. Sharma, R.; Gupta, P.; & Mishra, A. (2023), "Evolving deep gated recurrent unit using improved marine predator algorithm for profit prediction based on financial accounting information system." *Complex & Intelligent Systems*, 10(1), 595-611.
37. Shmueli, G.; & Koppius, O. R. (2011), "Predictive analytics in information systems research." *MIS Quarterly*, 35(3), 553-572.
38. Simpson, A. (2010), "The role of comprehensive income in financial analysis." *The Accounting Review*, 85(1), 87-112.
39. Sirisha, N.; Rajesh, R.; & Venugopal, P. (2022), "Application of time series data modeling techniques in financial data forecasting." *Journal of Organizational and End User Computing (JOEUC)*, 34(2), 78-92.
40. Stavros, M.; Panagiotis, G.; & Nikos, K. (2024), "The Role of Artificial Intelligence Technology in Predictive Risk Assessment for Business Continuity: A Case Study of Greece." *Journal of Risk and Financial Management*, 17(1), 44-67.
41. Sunarta, I.; & Astuti, P. D. (2023), "Accounting information system quality and organizational performance: The mediating role of accounting information quality." *International Journal of Professional Business Review*, 8, e01192.
42. Tsuji, C. (2013). An Investigation of comprehensive income and firm performance: The case of the electric appliances Industry of the Tokyo Stock Exchange. *Accounting and Finance Research*, 2(2), 29-35.
43. Vanichchinchai, A. (2023), "Scenario planning as a strategic tool for business continuity." *Journal of Business Strategy*, 44(2), 110-123.

44. Wandabusi, W.; Kipruto, R.; & Ndirangu, P. (2023), "Facilities management and earthquake risk reduction: The TURNkey project." IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 1101(1), 1-10.
45. Wooldridge, J. M. (2015), "Introductory econometrics: A modern approach" (5th ed.). Cengage Learning.
46. Yao, X.; Crook, J.; & Andreeva, G. (2015), "Support Vector Regression for Loss Given Default Modelling." European Journal of Operational Research, 240, 528-538.
47. Yiting, L. (2022), "Comprehensive income: Conceptual analysis and practical implications." Journal of Accounting and Public Policy, 41(3), 150-170 .